

قرار رئيس مجلس الوزراء**رقم ٢٦٢٨ لسنة ٢٠١٨****رئيس مجلس الوزراء**

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة

ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠١٨ بالتفويض في بعض الاختصاصات ؛

وبناءً على ما عرضه وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية ؛

قرر :**(المادة الأولى)**

يُعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة محطة معالجة الصرف الصحي بناحية ميت كنانة - مركز طوخ بمحافظة القليوبية ، الواقعة بالقطعة رقم ٧ أصلية بحوض الرواتب نمرة (٢٧) بمسطح (٥ أفدنة و١٨ قيراطاً) .

(المادة الثانية)

يُستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه في المادة السابقة ، والمبين موقعها وحدودها وأسماء ملاكها الظاهرين بالمذكرة والرسم التخطيطي الإجمالي والكشوف المرفقة .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٤ ربيع الآخر سنة ١٤٤٠ هـ

(الموافق ١١ ديسمبر سنة ٢٠١٨ م)

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال مديبولي

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

مذكرة

للعرض على السيد أ.د.م رئيس مجلس الوزراء

بخصوص استصدار قرار منفعة عامة للأرض اللازمة

لتنفيذ محطة معالجة الصرف الصحي

حوض الرواتب - مركز طوخ بمحافظة القليوبية

نتشرف بالإحاطة بأن الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي يتولى تنفيذ مشروع محطة معالجة الصرف الصحي حوض الرواتب - مركز طوخ بمحافظة القليوبية لخدمة قرى (فرسيس ، كفر فرسيس ، كفر الحصه ، كفر سندنهور - جزيرة بلى ، منشأة دياب ، كفر الشيخ إبراهيم ، كفر عطا الله) .

والأمر يتطلب نزع ملكية الأرض اللازمة لتنفيذ المحطة عليها والتي تقع بحوض الرواتب نمرة (٢٧) بمسطح (٥ أفدنة و١٨ قيراطاً) رقم القطعة ٧ أصلية الواقعة على الخريطة المساحية رقم ٦٤٠٠ / ٥ / ٨٥٥ وقد تم الحصول على المستندات والموافقات اللازمة لاستصدار قرار المنفعة العامة وهي كالاتى :

١ - موافقة السيد الدكتور وزير الزراعة واستصلاح الأراضى .

٢ - كشف بأسماء الملاك الظاهرين المعد بمعرفة مديرية المساحة بالقليوبية .

٣ - موافقة المجلس التنفيذي لمحافظة القليوبية .

لذا فالأمر معروض على سيادتكم للتكرم بالموافقة على استصدار قرار منفعة عامة للأرض اللازمة لتنفيذ المحطة عليها والواقعة ضمن الحدود الواردة بكشف الملاك الظاهرين والخرائط المساحية المرفقة ولصالح الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي طبقاً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠

وزير الإسكان

والمرافق والمجتمعات العمرانية

أ.د.م / مصطفى مديبولي

